

يعد الفساد الجريمة الأكثر خطراً والتي تنال من قيم العدالة والمساواة وسبل تطور وتنمية المجتمعات، وهو العامل الأكثر تدميراً للمجتمعات وخاصة الفقيرة. وغالباً ما يتقود الدول التي يجد له فيها مرتعاً خصباً إلى هوية الانحدار الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. وفي اليمن تفتشى الفساد في معظم مرافق الدولة واستوطن فيها ولم يعد مقصوراً على جهة دون غيرها. في هذه الصفحة نكشف اسبوعياً الستار عن جزء من فساد ينخر في بنيان دولة هزيلة.

يحررها: فيصل سعيد التميمي



الثروة السمكية الهائلة التي منحها المولى عزوجل لبلادنا، لم تكتفِ الجهات الحكومية.. باهمالها وعدم استغلالها وإنما تم إنشاء مؤسسات حكومية للعبث بالمخصصات المالية المخصصة لتطوير هذه الثروة والاستفادة منها. في السطور التالية نكشف جزء من الفساد الذي يمارس في وزارة الثروة السمكية خاصة في جانب العبث المالي:

وزارة الثروة السمكية فساد يزدهر وثرثرة تهدر



بمشاركة أشخاص ليسوا
موظفين بينهم «ابن الوزير»
وفود كبيرة للخارج
ومكافأة ونثرات باهظة

■ تم صرف بدل سفر إلى المملكة المغربية للأخ الوزير وتسعة مرافقين بمبلغ (4.878.720) ريالاً بموجب استمارة صرف رقم (686) في 29/11/2008م إضافة إلى صرف نثرات باسم الوزير بمبلغ (975.744) ريالاً بموجب استمارة الصرف رقم (687) في 29/11/2008م وذلك لغرض المشاركة في أعمال الدورة الثالثة للجنة القطاعية المشتركة بين البلدين في مجال الصيد البحري والثروة السمكية ومن خلال مراجعة عملية الصرف لوحظ الآتي:
- المبالغ غير المبررة في عدد أعضاء الوفد المرافق للأخ الوزير والبالغ عددهم (9) مرفقين وذلك مقارنة مع موضوع الزيارة المذكورة آنفاً على الرغم من عدم وجود رصيد كافٍ من الاعتمادات المخصصة لبذل السفر الخارجي في تاريخ الصرف لتلك المهمة.
- قامت الوزارة بمواجهة تكاليف بدل السفر والنثرات لتلك المهمة والتي بلغت (5.854.464) ريالاً هذا خلافاً لقيمة تذاكر السفر لأعضاء الوفد البالغ عددهم مع الوزير

السفر المستحق لرئيس الوفد فقط.
- شارك ضمن الوفد ثلاثة أشخاص ليسوا من موظفي الوزارة وليس لهم علاقة وهم:
1- محمد عبدالله الحرازي (عضو مجلس الشورى).
2- علي أحمد بن شبا (رئيس الاتحاد التعاوني السمكي).
3- أسامة محمد صالح (غير موظف) «ابن الوزير».
وقد بلغ ماتم صرفه لهم من بدل سفر من موازنة الوزارة مبلغ (1.457.280) ريالاً هذا خلافاً لقيمة تذاكر السفر.

عشرة وذلك من الاعتمادات المخصصة لبذل الانتقالات الداخلية والمخصصة أصلاً لمهام السفر الداخلية مع العلم أن بدل السفر الخارجي يحتج لدى وزارة المالية ولا يتم صرفه إلا عبرها وفي حدود الاعتمادات المخصصة في موازنة الجهة لذات الغرض.
- تم صرف نثرات للمهمة باسم الأخ الوزير وبمبلغ (975.741) ريالاً وبزيادة عن المستحق الفعلي حيث قامت الوزارة باحتساب و صرف تلك النثرات على أساس نسبة (20%) من بدل المستحق لجميع أعضاء الوفد المسافرين في حين أن النثرات المستحقة عبارة عن نسبة (20%) من بدل

في ستة أشهر فقط

ستة مليون مكافأة لحراسة الوزير

■ هناك استغلال غير أمثل للاعتمادات المالية المدرجة في موازنة الوزارة واستخدامها في غير الأغراض المخصصة لها مما أدى إلى تدني مستوى أداء الوزارة وعدم تنفيذها للعديد من المهام المناطة بها، ومن أهمها تنفيذ برامج التنمية في القطاع السمكي ومهام الرقابة والتفتيش البحري وحماية الثروة السمكية والأحياء المائية الأخرى والبيئة البحرية من الممارسات الخاطئة والعشوائية التي تمارس فيها، إضافة إلى تدني مستوى أداء الوزارة في إحكام الرقابة والإشراف على مكاتبها في المحافظات الساحلية فيما يتعلق بقيامها باحتساب وتحصيل وتوريد عوائد الدولة من أنشطة الاصطياد والصادرات السمكية وتنمية الموارد المتأتية منها:
3- قامت الوزارة بصرف بدل تغذية ونثرات لحراسة الأخ الوزير ولعدد (28) شخصاً على شكل مخصصات شهرية وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2007م بشأن تنظيم وتحديد حراسة الوزراء والذي حدد عددهم مع السائق بخمسة أشخاص من منتسبي وزارة الداخلية، حيث بلغ ماتم صرفه لذات الغرض خلال الفترة من يونيو حتى ديسمبر 2008م مبلغ (6.000.000) ريالاً منه مبلغ (4.353.000) ريالاً تم صرفه من الحساب الجاري (صندوق دعم نشاط الوزارة).

شراء سيارات لكبار المسؤولين من اعتمادات مشروع تطوير البنية السمكية

■ حققت الوزارة تجاوزاً في الاعتمادات المخصصة لشراء أربع سيارات لوكلاء الوزارة المحدد بمبلغ (7.231.875) ريالاً ونسبة (24%) من تلك الاعتمادات والمبلغ (30.000.000) ريالاً وذلك بسبب شراء سيارة الأخ الوزير دون وجود اعتماد مخصص لذات الغرض علماً بأن عملية الشراء والصرف تمت عن طريق وزارة المالية وذلك بالختم على الاعتمادات المخصصة لمشروع تطوير البنية التحتية والسمكية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وبدون الرجوع للوزارة.. كما لم تقم الوزارة بإظهار السيارة المشتراة للأخ الوزير ضمن قوائم جرد وسائل النقل المملوكة للوزارة.

مكافأة بالملايين لأشخاص غير موظفين بالوزارة

وأخريين يعملون لدى جهات أخرى مستقلة.
■ تم صرف مبلغ (3.230.000) ريالاً بموجب استمارة صرف رقم (446) في 12/9/2008م مقابل مكافأة لقيادات الوزارة تحت مسمى بمناسبة تطبيق القانون وبدون وجه استحقاق كون ما يقوم به المذكورون من مهام تحت ذلك المسمى يعد من صميم أعمالهم اليومية ومن مهام الوظيفة العامة.
■ عدم استغلال الوزارة للاعتمادات المخصصة لها في بند استخدامات البحوث والتطوير والتدريب حيث بلغ المستغل من تلك الاعتمادات والمبلغ (11.500.000) ريالاً فقط (31%) ممع يعكس عدم إيلاء الوزارة لجوانب التدريب والتطوير والبحاث الاهتمام المطلوب وبما يرفع من كفاءة وقدرات الكادر البشري وتحسن مستوى أدائه وبما يتناسب مع الدور المهم الذي تضطلع به الوزارة.

■ لم تقم الوزارة باتخاذ أي إجراءات حيال متابعة وتحصيل المبالغ المستحقة للدولة طرف العديد من المستثمرين والشركات التي عملت في مجال الاصطياد خلال سنوات والبالغة (14.942.457) ريالاً ومبلغ (55.557.076) ريالاً.
■ عدم التزام مكاتب الوزارة بالمحافظات الساحلية بتوريد كامل عوائد الدولة المستحقة من نشاط الصيد التقليدي ورسوم الصادرات السمكية إلى الخارج والتي قامت بتحصيلها خلال العام 2008م وتلك المتأخرات لديها والتي تم تحصيلها خلال العام 2007م كما لم تقم الوزارة باتخاذ إجراءات فاعلة وكفيلة بالزام تلك المكاتب بتوريد تلك المبالغ إلى الخزينة العامة للدولة.
■ قامت الوزارة بصرف مبلغ (2.685.000) ريالاً مقابل مكافآت بدون وجه حق لأشخاص غير موظفين بالوزارة

لا وجود لقاعدة بيانات وقصور شديد في الرقابة والتفتيش

النشاط والأسعار التي تم احتساب قيمته على أساسها.

■ عدم وجود قاعدة بيانات لدى الوزارة يمكن أن توفر قدراً كافياً من البيانات والإحصائيات وبصورة سليمة وواضحة حول كافة أنشطة الاصطياد التقليدي والصادرات السمكية إلى الخارج هذا إضافة إلى عدم وجود آلية واضحة وقنوات اتصال فاعلة بين الوزارة ومكاتبها في المحافظات الساحلية لأغراض الرقابة والإشراف على نشاط تلك المكاتب.

■ القصور الشديد في آلية وإجراءات الرقابة والتفتيش البحري مما أسهم في تدني موارد الدولة هذا دون الأخذ في الاعتبار حجم المخاطر التي تلحقها الممارسات الخاطئة والعشوائية والاستغلال غير الأمثل للثروة السمكية على البيئة والأحياء المائية في ظل انعدام الرقابة والتفتيش البحري على كافة الأنشطة التي تمارس في مجال الاصطياد على طول الحدود البحرية.

■ القصور الشديد في مستوى أداء الوزارة فيما يتعلق بمهام الرقابة والتفتيش البحري وما تمارسه من مهام عبر مكاتبها في المحافظات الساحلية على كافة أنشطة الاصطياد ومن المؤشرات على ذلك عدم استغلال المخصصات المالية المعتمدة في موازنة الوزارة لعام 2008م، والخاصة بقوارب الرقابة والتفتيش البحرية التابعة لمكاتب الوزارة في المحافظات الساحلية ما يعكس عدم الالتزام بتنفيذ تلك القوارب لتنفيذ تلك المهام إضافة إلى قيام الوزارة بتوجيه مخصصات تنفيذ القانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء والبالغة (50.000.000) ريالاً في غير الأغراض المخصصة لها.

■ قامت الوزارة بصرف مبلغ (6.396.084) ريالاً مقابل قيمة المستخلص رقم (2) ختامي لمشروع استكمال بناء الدور الثالث لمبنى ديوان عام الوزارة ولصالح المقاول محمد قائد الوائدي مع مبلغ (2.344.084) ريالاً قيمة أعمال تعديلية وإضافية وقد لوحظ قيام المقاول بتنفيذ تلك الأعمال بدون موافقة مسبقة من الوزارة وعقد تلك الأعمال حيث قامت الوزارة خلال فترة لاحقة لتنفيذ المقاول للأعمال التعديلية الإضافية وبعد استلامها لتلك الأعمال بالموافقة عليها وتوقيع عقد بقيمتها مع المقاول وبصورة شكلية.

■ عدم الالتزام بتطبيق القانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها ولائحته التنفيذية وعلى الأخص فيما يتعلق بفرض وتحصيل وتوريد عوائد الدولة من كافة أنشطة الاصطياد التقليدي ورسوم الصادرات السمكية إلى الخارج ويظهر ذلك من خلال مقارنة عوائد الدولة المستحقة من تلك الأنشطة والرسوم وفقاً للنسب التي حددها القانون آنف الذكر مع ما تم توريده فعلاً إلى الخزينة العامة للدولة خلال العام 2008م.

■ عدم التواجد الفعلي لممثلي الوزارة في كثير من مراكز الإنزال السمكي وساحات الحراج نتيجة للقصور في مستوى أداء مكاتبها في المحافظات الساحلية، إضافة إلى قيامها بإيصال عملية احتساب كمية وقيمة الإنتاج من الصيد التقليدي في كثير من تلك المراكز وكذا احتساب وتحصيل عوائد الدولة إلى الجمعيات من مبالغ مالية مقابل عوائد الدولة مما يرفع من مخاطر ضياع جزء كبير من تلك العوائد خاصة في ظل عدم وجود بيانات وإحصائيات دقيقة وواضحة حول كمية وقيمة الإنتاج المحقق من ذلك

في حين مبنى الوزارة شبه معطل

استئجاز فلة لتسيير الأعمال وتأثيرها بالملايين

تشجيع الزراعي والسمكي وقد لوحظ المبالغة في شراء ذلك الأثاث من حيث الأصناف المشتراة وقيمتها كما أن عمليات الشراء والتوريد قد تمت دون اتباع إجراءات الشراء المنصوص عليها في قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية كما لم يتم تمكين لجنة الجرد السنوي في 31/12/2008م من جرد محتويات الفلة من الأثاث والمفروشات والأجهزة وغيره حيث تم إظهار تلك المحتويات في قوائم الجرد من واقع مستندات الشراء.

يعكس عدم التزام الوزارة بترشيد الإنفاق وتوجيه الاعتمادات المخصصة لها نحو أغراض لا تخدم أهدافها ومهامها في حين أن الوزارة ترجع أسباب القصور في مستوى أدائها وتنفيذ العديد من مهامها إلى شحة الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة.
■ قيام الوزارة بتأنيث الفلة بمبلغ وقدره (7.653.075) ريالاً بحسب ما أمكن الوقوف عليه منه مبلغ (6.239.525) ريالاً تم صرفه من الدعم المقدم للوزارة من صندوق

■ قامت الوزارة باستئجاز فلة في منطقة بيت بوس بإيجار شهري قدره (442.224) ريالاً بداية من شهر يوليو 2008م وإجمالي مبلغ منصرف خلال العام بلغ (4.422.240) ريالاً منه (1.767.120) ريالاً إيجار مقدم لأربعة أشهر من عام 2009م وذلك تحت مسمى ملحق للوزارة لغرض تسيير الأعمال في حين أن تسيير الأعمال يفترض أن يتم في مبنى الوزارة وليس هناك مبرر واضح أو ضرورة تحتتم اتخاذ مثل ذلك الإجراء، الأمر الذي